استفتاء اقليم كردستان

وتداعياته المحلية والاقليمية والدولية

The referendum in the Kurdistan region and its local, regional and international repercussions

أ.و. حازم صباح احميد
كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت
dr.hazim72@tu.edu.iq

م. عماد وكاع عجيل
كلية التربية الاساسية –جامعة تكريت
Mr.emadwagga83@tu.edu.iq

ملخص البحث

كان الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان من اهم المتغيرات التي حدثت للقضية الكردية خلال العقدين الاخيرين، فبعد التوسع الكبير لحدود الاقليم لما بعد عام ٢٠٠٣ ، والتوسع الثاني بعد عام ٢٠١٤ عاد الاقليم ليخسر ٥٠% من الاراضي التي سيطر عليها بعد العام ٢٠٠٣ ولعل اهمها مدينة كركوك التي تعد اللبنة الاساسية اقتصاديا وسياسيا للإقليم ، ساهمت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية في فشل تجربة الاستفتاء ولعل ابرزها غياب الحليف المؤثر الذي يستند عليه الاكراد في مسعاهم للاستقلال، فالانحياز الامريكي لصالح الحكومة الاتحادية، وعدم وجود الداعم الاقليمي للمشروع مع التوقيت الخاطئ للاستفتاء كلها عوامل ادت الى اجهاض هذا المشروع.

الكلمات المفتاحية: العراق، اقليم كردستان، الاستفتاء،

Abstract

The referendum on the independence of the Kurdistan region was the most important changes that occurred to the Kurdish issue during the 2003 the last two decades ,after the 2014 massive expansion of the borders of the region beyond the year , and the

expansion of the second year after he returned the region to lose 50% of the territory seized by following the 2003 and perhaps the most important the city is a building block essential economically and politically for the region , contributed to a lot of internal and external factors in the referendum, the experience of failure and perhaps the most notable absence of influential ally , which is based on the Kurds in their quest for independence, the US faalanhyaz in favor of the central government and the lack of regional support for the project with the timing of the wrong referendum are all factors that led to the abortion of the project.

المقدمة

يعد إقليم كردستان بفضل ما يمتلكه من مقومات ومميزات وأهمية جيوسياسية، زيادة على احتواء أراضيه على خزين جيد من الثروات والموارد الطبيعية، وجهة مفضلة للكثير من الفواعل الدولية والإقليمية التي ترغب في أن يكون لها وجود وتأثير على هذه البقعة من الأرض، ويتمتع الاكراد في العراق الأن بحقوق ثقافية وسياسية تُعد افضل من تلك التي يتمتع بها الاكراد في ايران وتركيا وسوريا، حيث اصبح امراً واقعاً أنهم يحكمون أنفسهم من خلال حكومة إقليم كردستان، الا انهم قد تعرضوا في العقود الأخيرة للصراعات المستمرة، الإبادة الجماعية، الترحيل الجماعي، وغيرها.

وقد أدّى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ والمتغيرات السياسية اللاحقة إلى وضع دستور جديد للعراق، شارك الأكراد في وضعه والتصديق عليه في عام ٢٠٠٥، اذ تحول الإقليم إلى كيان شبه مستقل ضمن عراق اتحادي، يتمتع الإقليم بعد ذلك بحكم ديمقراطي برلماني، وانتخب مسعود بارزاني رئيسًا للإقليم في العام ٢٠٠٥ وأعيد انتخابه في العام ٢٠٠٩، وكانت هناك مناطق لم يُبت بتبعيتها للإقليم أو للدولة الاتحادية، وفي ظل سيطرة (داعش) على أجزاء من العراق، نجحت البيشمركة الكردية في استعادة هذه المناطق وأعلنت ضمها للإقليم من دون موافقة بغداد، في ظل الظروف

الجديدة لتوسع الإقليم، اعتقد مسعود بارزاني بأن هناك فرصة سانحة للسير قدمًا في انفصال الإقليم عن العراق، وإعلان دولة مستقلة، فقرر إجراء استفتاء على الانفصال في ٢٥ أيلول من العام ٢٠١٧، وعلى الرغم من كل النصائح الدولية والإقليمية فقد أصرّ بارزاني على السير قدمًا في عملية الانفصال، وبعد الاستفتاء نجحت القوات العراقية في استعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها كلّها، وبدأت أزمة ما بعد الاستفتاء بكل ارتداداتها وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الإقليم.

وقد رفضت الحكومة المركزية العراقية إجراء الاستفتاء على انفصال كردستان خشية من التبعات السياسية والاقتصادية على العراق ولاسيما المناطق المتنازع عليها، في ظل تأزم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم حول رواتب الموظفين، وميزانية الإقليم، وعدم التوصل إلى حل للملفات الشائكة المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، وإنتاج النفط وتسويقه، وتوسع سيطرة قوات البيشمركة على مساحات في محافظة نينوى وديالى في أثناء محاربة داعش، ورفضها تسليم هذه المناطق للجيش العراقي.

اولاً: أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في معرفة مدى واثر الاستفتاء في المحيط الاقليمي والدولي. كذلك في ابراز نتائجه ومدى تأثيره على المشهد السياسي العراقي عموماً، وعلى المناطق المتنازع عليها بالأخص.

ثانيا: اشكالية البحث :

ان مشكلة البحث تكمن في طبيعة الاستفتاء وتوقيته وهو السبب الرئيس الذي ادى الى حصول خلافات بين الحكومة الاتحادية في بغداد واقليم كردستان وانعكاس ذلك على المحيط الافليمي والدولي .

ولهذا هناك تساؤلات تطرح :

١-ماهي اهمية المناطق المتنازع عليها بالنسبة لإقليم كردستان والحكومة الاتحادية؟

٢-ماهي المواقف الاقليمية والدولية من استفتاء اقليم كردستان العراق؟

٣-ماهي النتائج التي حققها الاستفتاء وتداعيات ذلك على المناطق المتنازع عليها؟

ثالثاً: فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على انه: كان لاستفتاء إقليم كردستان تداعيات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ،ولم يتم الاعتماد على المتطلبات القانونية والدستورية المتعلقة بتطبيق الاستفتاء والتي نص عليها القانون والدستور الامر الذي جعله مخالف للدستور والقانون ، فضلا عن عدم تشجيع الحكومة العراقية الاتحادية قيام هكذا استفتاء خشية تشجيع الاقاليم الاخرى كالبصرة ونينوى وغيرها من الاقاليم المطالبة بالاستقلال .

رابعاً: منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث اسلوب المنهج التحليلي للدراسة من خلال تحليل النصوص الدستورية التي جاء بها دستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ ، وكذلك القرارات القضائية التي جاءت لتطبيق تلك النصوص ، كما اعتمدنا اسلوب المنهج التاريخي من خلال بيان الجذور التاريخية فيما يخص مسألة مطالبة اقليم كردستان العراق بالاستفتاء .

خامساً : هيكلية البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، إذ يتناول المبحث الاول ماهية الاستفتاء والمناطق المتنازع عليها اطار نظري مفاهيمي، معرفة المناطق المتنازع عليها ومفهوم استفتاء اما المبحث الثاني: يتكون من ثلاثة مطالب تتناول المواقف المحلية والموقف الاقليمية والدولية من استفتاء اقليم كردستان، وكذلك معرفة النتائج التي ترتبت على تلك المواقف. اما المبحث الثالث فيتناول نتائج الاستفتاء، والتداعيات السياسية، والتداعيات الامنية له.

المبحث الاول: ماهية الاستفتاء والمناطق المتنازع عليها اطار نظري مفاهيمي

ان طبيعة النظم السياسية الاتحادية بشكل عام تقوم على اساس تقسيم الادوار وتوزيع الصلاحيات وفقا لفقه دستوري قد يكون ثابتاً من حيث طبيعة وشكل الاطر الدستورية المعتمدة في مثل هذا النظام السياسي الدستوري، ووفق هذا الثبات النسبي لحركة النظم الاتحادية فلا بد ان يكون هنالك تقسيم للأدوار السياسية بين الاطراف والقوى السياسية المشكلة لطبيعة النظام السياسي الاتحادي، وتوزيع التخصصات السياسية والادارية بين الدوائر السياسية والدستورية في اطار الدولة الواحدة الموحدة([1]).

ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة اقليم كردستان في اطار النظام السياسي الفدرالي العراقي تنطلق من شقين احدهما دستوري والاخر سياسي، فبالنسبة للشق الدستوري فأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، يوجد فيه كثير من التحفظات التي جعلت منه ان ينتقل من حالة وفاق ونجاح للعملية السياسية الجديدة في العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ ،الى حالة فراغ وعدم انسجام وارباك في المشهد السياسي العراقي. لقد جاء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مربكاً في نوعية توزيع الإصلاحات وتقسيم التخصصات الدستورية في رسم الملامح العامة لتلك العلاقة، فالباب الرابع حدد اختصاصات السلطات الاتحادية وكذلك المادة (١١٢) و(١١٤) والاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة اقليم كردستان وكذلك المادة (١١٥) التي تختص بالصلاحيات غير الحصرية، والمادة (١٢١)التي تختص بسلطات الاقليم، هذه المواد هي التي اربكت العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة الاقليم، لقد اثبتت السنوات الماضية ان الازمة هي بالأساس ازمه دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان ، اذ أن سمه عدم الثقة والخوف من الاخر وسمه استثمار الفرص واستغلالها وفقاً للمصالح السياسية الضيقة جداً، ان الأطر الدستورية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، ما هي الا

أطر يمكن الاحتجاج بها وبشكل مزدوج لأخذ ما يمكن اخذه من سقف مطالب عالية، ان كل الانتخابات التي جرت لم تفرز قيادات جديدة شابه ، كانت ام غير شابة تمتاز بالنضوج السياسي الواعي لطبيعة المرحلة لذلك فأن العلاقة سوف تبقى على حالها وان المشروع السياسي العراقي يعاني الكثير من التعثرات [٢].

المطلب الاول: اقليم كردستان نبذه تعريفيه

يتكون العراق من حيث السكان من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وكذلك توجد اقليات اخرى ، وتؤلف القومية الكردية الثانية بعد العربية وتسكن هذه القومية المناطق الجبلية واطراف السهول الشمالية والشمالية الشرقية .

كردستان العراق مصطلح جغرافي ذو بعد سياسي حيث كان استخدامه بشكل واسع في الادبيات السياسية التي تعالج القضايا العراقية الراهنة حيث ورد اسم كردستان في بعض النصوص الدستورية والتشريعية في العراق، ويقصد به تلك الرقعة الجغرافية التي تشغل الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية في العراق ولها خصائصها الديموغرافية، وتشكل الاطراف الخارجية ، لهذا الاقليم حدود العراق المجاورة لكل من ايران وتركيا وسوريا، وتعترف هذه الرقعة ديموغرافيا لمجموعة بشرية تستقر وتعيش فيها منذ مئات السنين يعتدها كقومية تسمى بالقومية الكردية لها خصائصها الأنثروبولوجيا وتراثها الحضاري الممتد في عمق التاريخ لمئات السنين ولها لغتها الخاصة بها[٣].

فبعد نهاية الحرب العالمية الاولى ١٩١٨ ، وقع العراق ولغاية ١٩٢٠\١٠\٤ تحت حكم عسكري بريطاني مباشر ، ومن بعده لحكم بريطاني مدني مباشر ، يمد العراق بمرحلة الوصاية الدولية التي انتهت بإعلان قبول العراق عضوا في عصبة الامم عام ١٩٣٢، وبهذا اصبح العراق دوله مستقله، ولقد رسمت مجموعة الاتفاقيات والاحداث الدولية في تلك المرحلة المهمة من تاريخ العراق ابعاد وملامح مهمة ومؤثرة في شكل العلاقة والوجود الكردي في الدولة العراقية الحديثة ومنها قضية الموصل[٤].

لقد كانت كردستان قبل الحرب العالمية الاولى جزء من ولاية الموصل التابعة للدولة العثمانية وكانت تضم ولاية الموصل وما يعرف حالياً محافظات اربيل، دهوك، السليمانية، نينوى، كركوك وكانت نسبة الاكراد في هذه المناطق تمثل اغلبية السكان([٥]).

وترجع اقدم فكرة لإقامة ادارة ذاتية للمناطق الكردية الى عام ١٩٣٠ عندما قدم ستة اعضاء من الكتلة الكردية في البرلمان العراقي عريضة الى رئيس الوزراء العراقي طالبوا بإدارة ذاتية، ولقد سعى الاعضاء الستة الى صياغة دعوتهم بأكثر التعبيرات اعتدالاً لكي لا يتم تأويل المبادرة وكأنها تهديد لوحدة العراق ، وهذه هي اول محاولة كردية من اجل الحصول على الحكم الذاتي من داخل النظام السياسي وليس من خارجه([٦]).

لقد حكم اقليم كردستان قديماً من قبل امارات السوران والبهدانيان ، بحكم يتسم بنوع من الاستقلال ولمدة مؤقتة ولكن هذه الامارات زالت بعد مدة بسبب بعض الاسباب السياسية والاجتماعية والجغرافية ، وفي كانون الثاني سنه ١٩١٨ طلب الشيخ محمود الحفيد من الانكليز مساندته من اجل اقامة حكومة كردستان الجنوبية ، وتم الاعلان عن تشكيل حكومة كردستان الجنوبية من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٢٢ ثم زالت هذه الحكومة بعد ذلك.

المسألة الكردية في العراق اكتسبت عبر تاريخها البعيد صفات معقدة وجوانب مشتركة، إذ لم يشهد العراق طوال تاريخه صراعاً بين مكونات القومية على مستوى الشعب الواحد بل برزت حالة من العلاقات الطيبة والمصاهرات العائلية والاخوة([٧]).

لقد استمرت مطالبات الاكراد بحكم ذاتي طيلة المدة الممتدة من بداية الاحتلال البريطاني للعراق والى قيام الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق ، الا ان مطالب الكرد لم تكن مقبولة من قبل تلك الحكومات، لأنها ترى في هذه المطالب نزعة

انفصالية عن العراق ، ولكن هذه الآمال تحققت بعد حرب ١٩٩١ فأصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية وتم الاعترف بذلك في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ .

المطلب الثاني: المناطق المتنازع عليها

ادى سقوط النظام عام ٢٠٠٣،الى ظهور قضايا مهمه على الواقع السياسي العراقي وكانت من ابرز هذه القضايا هي مشكلة المناطق المتنازع عليها كما سماها دستور ٢٠٠٥، لقد عمد النظام السابق الى العديد من الخطوات الرامية الى تغيير الواقع الديموغرافي والاداري لمحافظات عدة مثل كركوك وديالى والموصل ، حيث تم ترحيل الكثير من سكان هذه المناطق الكردي والتركماني ترحيلاً قسرياً من محافظتين كركوك وديالى ، واضافة الى ترحيلهم قسرياً جرت عمليات نقل سجلات النفوس الخاصة بهم الى اماكن ومحافظات اخرى غير الاصلية، لم يكتف النظام السابق بعملية ترحيل الاكراد والتركمان من محافظتي ديالى وكركوك بل ان الامر تعدى الى نقل مجموعة كبيرة من السكان العرب واعطاهم امتيازات من اجل السكن في محافظة كركوك، وكذلك لقد عمل النظام السابق بتغيير الخارطة الادارية للمحافظات السابقة الذكر اذ قطعت اقضية ونواحي واضيفت الى محافظات اخرى (٨).

تصدر موضوع كركوك الواجهة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث بذل السياسيين الاكراد جهودهم لحسم الموضوع على مرحلتين مهمتين: الاولى: اعلان كركوك مدينه كردية وضمها الى المناطق الكردية بصورة رسمية إذ تضمنت الوثيقة هذا الشي في المادة (٢) ، والثانية : الضغط على حكومة المركز لتطبيق المواد التي تضمنها قانون ادارة الدولة والدستور النافذ المتعلق بالفدرالية للإقليم وبتطبيع الاوضاع في مدينة كركوك كما ورد في المادة (١٤٠)(٩). وبما يضمن الحاقها مستقبلاً بالإقليم(١٠).

تعد المادة (١٤٠) من المواد المهمة والمعتمدة في الدستور العراقي ، حيث دارت نقاشات وتجاذبات على صعيد الكتل والاطراف السياسية، فمسألة كركوك من المسائل العالقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية ، فحكومة كردستان تريد ضم

كركوك الى الاقليم لأنها تحتوي على كميات كبيرة من المخزون النفطي بحجة ان الاغلبية من السكان هم من الاكراد وانها جزء من الحدود القومية للاكراد ، اما الحكومة الاتحادية فلم تتخذ موقفا حاسماً تجاه هذه المسألة المصيرية([11]).

لقد اقر دستور ٢٠٠٥ تطبيق المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة، من خلال خطوات يجب القيام بها وهي، الاحصاء، الاستفتاء، والاستفتاء يكون في كركوك والمناطق المتنازع عليها الاخرى وهي (الدبس وداقوق وكركوك والطوز وكفري وسنجار وتلعفر ، كفرة ، الحمدانية ، مخمور ، الحويجة ، خانقين ، مندلي) من اجل تحديد ارادة مواطنيها حول بقائهم على ما هم عليه او انتقالهم الى محافظات اخرى، ولقد حددت المادة (٥٨) سقفاً زمنيا لتنفيذ هذه الخطوات هو نهاية عام ٢٠٠٧([12]).

ان المادة (٥٨) من قانون اداره الدولة وكذلك المادة (١٤٠) من الدستور النافذ العام ٢٠٠٥ ، قد خلقت مشكلات عدة بين الطرف الحكومي متمثل بالسلطة التنفيذية والطرف الكردي حيث اوكلت للسلطة التنفيذية عمليات التطبيق والاحصاء واجراء الاستفتاء ، ولقد كانت لقضية كركوك تفاعلات مهمة في مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٨ عندما نقض مجلس الرئاسة قانون انتخابات مجالس المحافظات ذو الرقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨، والذي صوت عليه مجلس النواب واعادة مجلس الرئاسة الى المجلس لتعديل الفقرة الخاصة بالانتخابات في كركوك ([13]).

لقد كان للأحداث التي حصلت في العراق في ٦حزيران عام ٢٠١٤ وتداعياتها على العراق وسيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) الارهابي على الموصل وانهيار الجيش العراقي وباقي القوات الامنية ، حيث نجح الاقليم في السيطرة على كركوك وباقي الاراضي المتنازع عليها في المناطق التي سقطت بيد (داعش) ونجح الاكراد في بيع نفطهم وتصديره بمساعده تركيا، لقد احدث هذا نوع من الاستقلال الاقتصادي عن بغداد ادى الى تصريح السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان

العراق في تلك المرحلة الى الاعلان عن انتهاء العمل بالمادة (١٤٠) بصورة كلية، ويعمل من اجل تحويل الاستقلال الى شبه استقلال قانوني([١٤]).

المطلب الثالث: مفهوم الاستفتاء

من خلال مفهوم الاستفتاء لابد من الوقوف على المفهوم الدقيق للاستفتاء الشعبي وتمييزه عن غيره من الاساليب المتشابهة منعاً لأي لبس حول هذا المفهوم ، ويتبلور تعريف الاستفتاء الشعبي من خلال معرفة الاستفتاء في اللغة اولا ومن ثم مفهوم الاستفتاء اصطلاحاً .

١-الاستفتاء لغة: الاستفتاء في اللغة هو طلب الفتوى او طلب الراي او الحكم في مسألة من المسائل، ويقال (افتى الفقيه) في مسألة يعني ابان الحكم فيها والفتوى لغة، هي اسم ومصدر بمعنى (الافتاء) والجمع فتاوى.

٢-الاستفتاء اصطلاحاً : يقصد بالاستفتاء الشعبي اصطلاحاً الرجوع الى الشعب بصفته صاحب السيادة لأخذ رأيه بالموافقة او الرفض في اي موضوع عام كأن يكون موضوعاً قانونياً او دستورياً او سياسياً، وهنا الاستفتاء يعطي حق الفصل في بعض امور الحكم والمشاركة في صناعة القرار بما يندرج في اطار الديمقراطية شبه المباشرة([١٥]).

الاستفتاء على الاستقلال :-هو نوع من الاستفتاء يقدر فيه مواطنو الاقليم ما إذا كان ينبغي ان يصبح الاقليم دولة مستقلة ذات سياده، ولا يؤدي الاستفتاء على الاستقلال الذي يؤدي الى تصويت من اجل الاستقلال دائماً الى الاستقلال في نهاية المطاف وهذا النوع من الاستفتاء عادة ما ينشأ بعد النجاح السياسي للقوميين في الاقليم، وقد يأتي هذا في الانتخابات او الاحزاب التي لديها نزعة انفصالية ، او من الضغوط التي تمارسها المنظمات القومية ([١٦]).

لم تتوقف مطالبة اكراد العراق بدولة مستقلة منذ مطلع القرن العشرين ، حيث ان اقليم كردستان حمل اسم منطقة حكم ذاتي بعد توقيعه اتفاقية مع الحكومة العراقية عام ١٩٧٠، لكن السيطرة الفعلية ظلت بيد الحكومة المركزية ببغداد وحتى اندلاع حرب

الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ادى الى انشاء منطقة للحظر الجوي في الشمال والجنوب وسيطر الاكراد على الاقليم وتمتعهم بنوع من الاستقلال الذاتي ولقد تعززت هذه السيطرة بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ورسخ الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ هذا الحق حيث وضع الاقليم بصفته حكم ذاتي له علم ودستور وحكومة وبرلمان، وان الحلم بدولة مستقلة لم يفارقهم لحد الان رغم كل الخلافات السياسية الداخلية والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقليم ، كان اخرها اعلان مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان العراق الامر رقم (١٠٦) الصادر في ٨ حزيران ٢٠١٧ المتضمن اجراء استفتاء غير ملزم في يوم ٢٥ ايلول ٢٠١٧ في المحافظات الثلاث (دهوك واربيل والسليمانية) بالإضافة الى المناطق المتنازع عليها يسعى الاقليم لضمها في محافظات (ديالى ونينوى وكركوك)، وقد كانت هنالك اسباب دفعت الاكراد للمطالبة بأجراء الاستفتاء وهي المعاناة من الظلم والاضطهاد والتجاوزات الدستورية التي سببتها لهم الحكومة الاتحادية العراقية حسب وجهه نظر الاكراد، وكذلك اتهامهم للحكومة الاتحادية بعدم تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور فضلا عن اسباب اخرى منها تشكيل المجلس الاتحادي واقتطاع حصة الاقليم من الموازنة المالية الاتحادية ([١٧]).

لقد رفضت الحكومة العراقية اجراء الاستفتاء رفضا قاطعاً ولم تعترف بنتائجه على الرغم من اجرائه في موعده المحدد وتصويت الشعب الكردي عليه ، بنسبة فاقت ٨٢% بالموافقة على الانفصال ، ولقد صرحت حكومة اقليم كردستان ان الاستفتاء سيكون ملزم، لأنه سيؤدي الى بدء بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلا من اعلان الاستقلال الفوري، ولقد رفضت حكومة العراق الاتحادية شرعية الاستفتاء، واتخذت عده اجراءات لأبطاله([١٨]).

ولقد قام مجلس النواب العراقي بالتصويت على الاستفتاء بأغلبية اعضائه على رفض قرار اقليم كردستان العراق بشأن الاستفتاء واعتباره غير دستوري مخالف لأحكام المادة (١) من الدستور وعليه يعد باطلا كما تبطل كل الاجراءات المترتبة علية، كذلك الزم

رئيس الوزراء باتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية التي تضمن الحفاظ على وحده العراق حيث اتخذ مجلس الوزراء قرار مهماً بخصوص المنافذ الحدودية وهو ايقاف الرحلات الجوية القادمة من الدول الاخرى الى مطاري اربيل والسليمانية او المغادرة منها الى الدول الاخرى ، ويبقى هذا الايقاف سارياً لحين خضوع عمل المطارين لرقابة واشراف هيئة المنافذ الحدودية وسلطة الطيران المدني الاتحادية باستثناء الرحلات للحالات الانسانية والطارئة([١٩]).

بالنتيجة انه في حاله حصول استفتاء الاقليم على الشرعية فأنه سوف لا يقتصر تأثير على العراق فقط بل هنالك العديد من الدول تخشى من اجراء الاستفتاء فيها من قبل المنتمين للقومية الكردية المتواجدون فيها مثل تركيا وايران وسوريا ولهذا رفضت حكومات هذه الدول تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

المبحث الثاني: المواقف المحلية والاقليمية والدولية من استفتاء أقليم كردستان

كانت قضية استفتاء اقليم كردستان من أكثر القضايا التي وحدت مواقف الكتل السياسية العراقية، سواء في الجانب الرسمي او غير الرسمي، وهو ما أنتج قراراً سياسياً واضحاً وصريحاً تجاه قضية الاستفتاء ورفضه ورفض جميع النتائج المترتبة عليه، وذلك لما يمثله من تهديد لوحدة واستقرار البلاد وما يمكن أن ينتج عنها من صراع اجتماعي بين مكونات الشعب العراقي خصوصاً اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار التركيبة السكانية المتشابكة والمعقدة للمناطق المتنازع عليها والتي تمثل الهاجس الاكبر بالنسبة لصناع القرار السياسي في بغداد ،اما على الساحة الاقليمية والدولية فلم تكن ردود الفعل تجاه الاستفتاء باقل رفضا من القوى الداخلية في العراق، لا سيما لدول الجوار العراقي والتي تعتبر المتأثر الاكبر بأي تغيير يكون داخل الإقليم.

المطلب الاول: المواقف المحلية من استفتاء اقليم كردستان

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق حكماً ب (عدم دستورية) الاستفتاء الذي أجرته حكومة اقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠١٧، وأعلنت المحكمة (وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد) في بيان لها عدم دستورية الاستفتاء والغاء الاثار والنتائج المترتبة عليه ([٢٠]).

وأعلنت المحكمة أن قيام الاقليم بأجراء الاستفتاء يتعارض ويخالف أحكام المادة (١) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، والتي تنص على ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة([٢١]).

وأكدت المحكمة ان الاستفتاء لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه ، ونصت المحكمة في قرارها الصادر بتاريخ ٢٤ ايلول ٢٠١٧، على ان النظام الاتحادي قد خلف نوعاً من المصالح المتبادلة بين مكونات الدولة الاتحادية كما أنه أسس حالة من الاعتمادية المتبادلة بين مكونات الدولة الاتحادية، وكذلك أسس حالة من الاعتمادية المتبادلة بين مواطني الحكومة الاتحادية ومن ثم فأن انفصال أي اقليم او محافظة غير منتظمة في اقليم من نشأنها الاضرار ببقية المواطنين، ونتيجة لذلك ليس من حق مواطني الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الاقليم ان يقرروا الانفصال او التصويت على الاستقلال من جانب واحد لأنه يؤدي الى الاضرار بمصالح بقية المواطنين في انحاء العراق وما دام الامر كذلك فأن قرار الانفصال يجب ان لا يكون بمعزل عن جميع مواطني جمهورية العراق ولا ينفرد به مواطنو الاقليم او المحافظة غير المنتظمة بإقليم([٢٢]).

علاوة على ذلك فقد كانت هنالك اصوات معارضة للاستفتاء من داخل اقليم كردستان، فعلى الرغم من ان أغلب أكراد اقليم كردستان العراق ان لم يكن جميعهم ناضلوا من أجل الانفصال عن العراق وتأسيس دولة مستقلة لهم، فأن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي عاشها الاقليم قد خلقت تبايناً في الآراء حول الاستفتاء وموعده بين الكتل الكردية نفسها ، فمن عوامل قوة الموقف الكردي في العراق بعد

العام ٢٠٠٣ هو وحدة الموقف الكردي تجاه معظم القضايا السياسية التي تجابهه ، غير أن سيطرة عائلتي البرزاني والطالباني وحزبيهما على الاقليم واستمرار تأجيل تجديد شرعية المؤسسات الدستورية وتراجع الموارد الاقتصادية قد أفرزت أصواتاً معارضة للسياسية الكردية عموماً وسياسة مسعود برزاني بالأخص، برز ذلك في مواقف حركة التغيير والجماعة الاسلامية والتي طالبت بتأجيل الاستفتاء وضرورة تشريع قانون بشأنه في برلمان كردستان([٢٣]).

وبذلك صوت البرلمان العراقي على إبطال كافة الاجراءات المترتبة على الاستفتاء واتخاذ بعض الاجراءات التي تحد من سلطة حكومة كردستان مثل ايقاف الرحلات الجوية الدولية لمطاري أربيل والسليمانية والمطالبة بأشراف الحكومة المركزية على المنافذ الحدودية للإقليم، بدوره أعلن رئيس الحكومة حيدر العبادي رفضة التام للاستفتاء وللنتائج المترتبة عليه ([٢٤]).

المطلب الثاني: المواقف الاقليمية من استفتاء اقليم كردستان

لا يخفى على أي متابع مدى تأثير تركيا وايران في مسار القضية الكردية ، فالتأثير المتبادل بين اقليم كردستان وتركيا وايران نابع من عدة اعتبارات لعل أبرزها هو اذكاء روح الانفصال عند المكون الكردي في كلا البلدين، تاريخياً لا يطالب الكرد بدولة مستقلة داخل الحدود العراقية فقط، انما يحاولون تحقيق حلم دولة كردستان الكبرى والتي تشمل اكراد تركيا والعراق وايران وسوريا، وهذا ما يثير المخاوف التركية والايرانية في اي تحرك سياسي في العراق منذ نشأته ان يدخل هذه الدول في صراع مع المكون الكردي في دولهم.

تاريخياً خضع الاكراد كباقي شعوب المنطقة الى كل القوى التي حكمت المنطقة ، الا ان الاختلاف الوحيد بينهم وبين باقي الشعوب هو انهم لم يؤسسوا دولة خاصة بهم كما فعل العرب والاتراك والفرس مثلاً، وكل الذي استطاعوا أن ينشئوه هو بعض الامارات والتي كانت تقوى وتضعف بصورة عكسية مع قوة وضعف السلطة المركزية([٢٥]).

ولم يكن استهداف حزب العمال الكردستاني هو السبب الوحيد وراء دخول القوات التركية المتكرر الى أراضي الاقليم فقد ارادت أنقرة تحقيق اهداف أخرى غير معلنة، لعل أبرزها سياسياً اثارة المشاكل والازمات لحكومة اقليم كردستان وتخريب تجربتها السياسية و أضعاف قدرة حكومة مسعود برزاني في السيطرة على اقليم كردستان مما يساعد على اسقاط مشاريعها في ضم كركوك الى الاقليم([٢٦]).

لم يختلف موقف دول الجوار العراقي والتي تقطنها اقليات كردية عن موقف الحكومة العراقية الرافض للاستفتاء وعلاوة على ذلك فقد ادى الاستفتاء الى تقارب العلاقات التركية والايرانية من اجل توحيد الموقف تجاه قضية الاستفتاء، اذ زار رئيس أركان القوات المسلحة الايرانية تركيا للمرة الاولى منذ ٤٥ عاماً والتقى خلال زيارته نظيرة التركي وكذلك الرئيس التركي، حيث عدت الزيارة بطابعها العسكري دلالة لأدراك الدولتين لمدى خطورة الاستفتاء وكخطوة لتأسيس دولة كردية على أمنها القومي خصوصاً في ظل التطورات التي شهدها الشمال السوري والدور الدولي الداعم للقوات الكردية([٢٧]).

لم يختلف الموقف التركي من القضية الكردية عموماً ومن قضية الاستفتاء بالأخص عن السياسة التركية المتبعة تجاه القضية الكردية والمعارضة لأي مشروع يؤدي الى انفصال الاقليم عن العراق ، فمبدأ تقسيم العراق امر مرفوض لما يسببه من فوضى قد تنعكس عليها ، فضلاً عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، ولذلك تصاعدت التصريحات والمواقف التركية تجاه ذلك([٢٨]).

أما فيما يخص الموقف الايراني تجاه اقليم كردستان فانه يبرز من خلال عدة عوامل تؤثر في الداخل الايراني منها الرغبات الانفصالية لأكراد ايران، والتحديات الاقليمية التي يبرز أثرها في العلاقة بين اقليم كردستان العراق وايران هو نشاط الاحزاب الايرانية الكردية المعارضة وطبيعة علاقاتها مع حكومة الاقليم ومواقف الاحزاب

الكردية العراقية منها ، حيث بدأت ايران بتصعيد مواقفها تجاه الاقليم في اي مناسبة تجد فيها تحركاً نحو الانفصال ولعل ابرزها الاستفتاء على الاستقلال([٢٩]).

وقد وصف المتحدث باسم الخارجية الايرانية (بهرام قاسمي) الاستفتاء في اقليم كردستان العراق بأنه خطأ استراتيجي يهدد أمن واستقرار العراق، ويجر المنطقة الى الفوضى والتقسيم واصفاً الاصرار على اجراء الاستفتاء بأنه يتعارض مع العملية السياسية في العراق ، ويضرب كل الجهود المبذولة للحرب على الارهاب في المنطقة، واضاف ان هذا الاستفتاء يهدد العملية السياسية برمتها في بلد لديه ديمقراطية وليدة([٣٠]).

المطلب الثالث: المواقف الدولية من استفتاء اقليم كردستان

لم تكن الادارة الامريكية تمتلك خيارات عديدة في التعامل مع تبعات استفتاء اقليم كردستان خصوصاً بعد المعارضة الصريحة للجانب الامريكي للاستفتاء وإصدار بيان واضح من البيت الابيض يعتبر فيه الاستفتاء تهديداً غير ضروري للاستقرار والانتصارات التي تم تحقيقها على تنظيم داعش خصوصاً وانه سيجري في المناطق المتنازع عليها ، وهدد الجانب الامريكي بقطع المساعدات العسكرية للإقليم، وعبرت دول غربية اخرى مثل بريطانيا وفرنسا عن مواقف مشابهة([٣١]).

واجه الاستفتاء ردود فعل سلبية من الدول الغربية، فقد حذر وزير الخارجية الالماني (زيغمار غابرييل) من تبعات هذا المشروع واعتبره خطوة غير صحيحة يمكن أن تؤدي الى تردي الاوضاع في البلاد كما عبرت غالبية الدول الاوربية عن رفضها مشروع الاستفتاء، ولم يخرج الموقف الروسي عن هذه المواقف في رفض الاستفتاء وأكدت روسيا ان دعمها للانفصال يتوقف على دعم وتأييد حكومة بغداد له([٣٢]).

وقد عبرت كل من الصين وروسيا وبريطانيا عن دعمها لوحدة العراق ورفضها استفتاء الاستقلال، ولا شك في أن القوى الاكثر تأثيراً في القضية الكردية هما تركيا والولايات المتحدة الامريكية، فمن دون حصول الاكراد على تأييدهما معاً او على

الاقل تأييد الولايات المتحدة الامريكية كدوله عظمى من الممكن ان تساندها في مسعاها للاستقلال، من دون ذلك لأيمكن لأي مشروع كردي ان يتحقق، أما ان يجتمع رفض تركيا والولايات المتحدة الامريكية للمشروع فهذا حكم بالفشل على هذا المشروع، وقد صدر بيان من البيت الابيض عقب اللقاء الذي جمع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الامريكي دونالد ترامب على هامش اعمال الدورة ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، شدد الرئيسين على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا واكدا عدم قبولهما بالاستفتاء المقرر في ٢٥\أيلول في كردستان وأشارا الى العواقب التي تنتظر سلطة الاقليم اذا تم إجراءه ([٣٣]).

ربما الجهة الوحيدة المؤيدة للاستفتاء هي (إسرائيل)، وهذا من الاخطاء التي وقعت فيها حكومة الاقليم في اظهار تحالفها مع شريك لا يحظى بالقبول بين جميع أطراف الازمة، لا في الداخل العراقي ولا في دول الجوار الاقليمي، وكان من اخطاء القوى السياسية الكردية أن سمحت للأعلام(الاسرائيلية) ان ترتفع في شمال العراق يوم الاستفتاء وسمحت لبعض المسؤولين (الاسرائيليين) بالتحدث عبر وسائل الاعلام بأن(إسرائيل) حليف استراتيجي للدولة الكردية المزمع أنشاؤها([٣٤]).

وكان مما يقوي امال الكرد في علاقتهم (بإسرائيل) المبنية على رعاية المصالح وتعاونهم المشهود مع الولايات المتحدة الامريكية ما يحقق لهم موطئ قدم في كردستان ، يلبي مصالح (اسرائيل)، بالمقابل فأنها تقدم العون للإقليم في مجال التسلح والتدريب وفي التنمية البشرية والمساعدات الانسانية واللوجستية في شتى المجالات.

اما (اسرائيل)مما يفسر دعمها لاجراء الاستفتاء امر لا يبتعد عن تدهور علاقة (اسرائيل) بتركيا وليكون عامل ضغط على تركيا وبإشعال مشاكل كثيرة امامها فتكون بذلك ورقة ضغط (لإسرائيل) على تركيا بدعم استقلال كردستان العراق ومساعدتهم على الحصول على اعتراف حليفتها الولايات المتحدة الامريكية([٣٥]).

المبحث الثالث: نتائج الاستفتاء وتداعياته على المناطق المتنازع عليها

لم تأت نتائج الاستفتاء بما هو مخالف لما كان متوقعا من تأييد غالبية الشعب الكردي للانفصال عن العراق. غير ان المحيط المحلي والاقليمي والدولي الرافض لهذا الاستفتاء افقد نتيجة الاستفتاء قيمتها الفعلية. وهو ما انعكس بالتالي على الاقليم بصورة رئيسية وعلى المناطق المحيطة به ولا سيما المناطق المتنازع عليها.

المطلب الاول: نتائج الاستفتاء

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء لإقليم كردستان النتائج الرسمية للاستفتاء على اقليم كردستان يوم الاربعاء ٢٠١٧\٩\٢٧، وكانت النسبة الذين صوتوا بـــ(نعم) ٩٢,٨% حسب البيان الرسمي للمفوضية، وبلغت نسبة التصويت بـــ(لا) ٧,٢% واكدت المفوضية في بيانها الصحفي (إن عملية التصويت نجحت ومرت دون أي مشاكل) موضحة أن ٤,٥٨١,٢٥٥ شخصاً كان لهم حق التصويت في الاستفتاء والذي اجري في محافظات كردستان الخمس (أربيل – دهوك – والسليمانية – وكركوك – وحلبجة)، فضلا عن بعض مناطق المصنفة خارج أدارة الاقليم وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء (٧٢%)([٣٦]).

جاء رد الحكومة العراقية واضحاً وصريحاً بأنها لن تجري محادثات مع حكومة كردستان فيما يخص نتائج الاستفتاء، معتبرة انه غير دستوري، جاء ذلك على لسان حيدر العبادي رئيس الوزراء: ان الحكومة في بغداد لن تجري محادثات مع حكومة اقليم كردستان بشأن نتيجة استفتاء لا تعتبره دستورياً([٣٧]).

حاولت الحكومة العراقية حشد التأييد السياسي لقرارها ، فقد طلب رئيس الوزراء حيدر العبادي من مجلس النواب اعتبار نتائج الاستفتاء لاغية وفرض تطبيق القانون على أراضي كردستان، بدوره طالب مجلس النواب القائد العام للقوات المسلحة باتخاذ كافة الاجراءات الدستورية والقانونية للحفاظ على وحدة العراق وحماية مواطنية،

ومنها اصدار أوامر للقوات الامنية بالعودة للانتشار في المناطق المتنازع عليها واهمها كركوك، وقد صوت المجلس عقب ذلك على إغلاق المنافذ الحدودية التي تقع خارج سيطرة السلطات الاتحادية واعتبار البضائع التي تدخل من خلالها غير شرعية([٣٨]).

كما صوت البرلمان على إبطال كافة الاجراءات المترتبة على نتائج الاستفتاء وكون الاستفتاء باطلاً واتخاذ بعض الاجراءات التي تهدد سلطة حكومة كردستان ومنها ايقاف الرحلات الدولية الجوية القادمة الى مطاري أربيل والسليمانية الى حين عودة إدارة المطارين الى اشراف الحكومة المركزية ويستثنى من ذلك الرحلات ذات الطابع الانساني([٣٩]).

لم تحظ نتائج ا ستفتاء اقليم كردستان بتأييد الولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من أنها قد ساندت بعض حركات الانفصال مثل جنوب السودان ، حيث سبق ان ابدت تحفظها علية وقالت انه يصرف الانتباه عن قضايا اكثر الحاحاً مثل القضاء على تنظيم داعش ، كما عبرت عن مخاوفها في أن يثير الاستفتاء تنازعاً بين العراق وجاريه ايران وتركيا اللتان تضمان تجمعات سكانية كبيرة من الاكراد، كما سبق للاتحاد الاوربي أن ابلغ رئيس اقليم كردستان رفضه انفصال الاقليم عن العراق([٤٠]). كان من نتائج هذا الاستفتاء اظهار الخلاف القديم لجديد بين قطبي الحياة السياسية في الاقليم وهما الحزب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني ، فما ان ظهر تمسك مسعود برزاني بالاستفتاء حتى ظهرت الخلافات بينهما من جديد مما اظهر بصورة واضحة أن حزب الاتحاد الوطني كان مجبراً على المشاركة في الاستفتاء خوفاً على شعبيته في الاقليم ، وقد وجد مسعود برزاني تبريراً لخسارته كركوك وبعض المناطق الاخرى في تخاذل اتباع حزب الاتحاد الوطني في الدفاع عنها ([٤١]).

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والامنية للاستفتاء على المناطق المتنازع عليها

شهدت علاقة اقليم كردستان العراق بالمركز منعطفاً حديداً بعد ان نفذ الاكراد الاستفتاء رغم تحذيرات الحكومة المركزية لهم ، وذلك في خطوة نحو اعلان الدولة الكردية ، ورغم تعهد الحكومة المركزية بعدم الميل الى خيار القوة في التعامل مع القضايا العالقة بينها وبين الاقليم ومن اهمها اعادة الاكراد الى حدود ما قبل ٢٠٠٣\٤\٩، فإن الحكومة وجدت نفسها امام خيار صعب بعد أن فوضها البرلمان بضرورة السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها ([٤٢]).

وقد ترافق اجراء الاستفتاء مع استعادة القوات الحكومية العراقية لمدينة الحويجة التابعة لمحافظة كركوك من تنظيم داعش فتفرغت بذلك الكثير من القوات العسكرية الجاهزة للاشتباك العسكري ، منها جهاز مكافحة الارهاب والشرطة الاتحادية وقوات الرد السريع وقوات الحشد الشعبي ، مما جعل كفة الموازين العسكرية تميل الى جانب الحكومة العراقية بصورة كبيرة ، اشتبكت بعض هذه القطعات مع قوات البشمركة الكردية في طوزخرماتو يوم ٢٠١٧\١٠\١٤ في بداية للتصعيد العسكري وعملية فرض القانون التي شرعت بها الحكومة خصوصاً بعد الصمت الرسمي للجانب الامريكي والتأييد الضمني للعملية ([٤٣]).

شكلت نتائج الاستفتاء حافزاً لاندلاع صراع مناطقي بين الاكراد وباقي المكونات في تلك المناطق ، وهو الامر الذي يخشى منه في عودة المجموعات المسلحة الى تلك المناطق، خصوصاً اذا علمنا ان تلك المناطق من المناطق الرخوة أمنياً وبعضها قد عاد الى سلطة الدولة منذ فترة وجيزة ، ومما يخشى منه كذلك هو دخول الدول الاقليمية (تركيا وايران) في هذا الصراع وهو ما يهدد الامن والسلم في المنطقة ككل([٤٤]).

توالت الخسارات الكردية في المناطق المتنازع عليها بعد استفتاء الاستقلال فقد خسرت الى ما يقرب ال ٥٠% من المساحة التي كانت تسيطر عليها قبل الاستفتاء ، ابتدأ ذلك بخسارة كركوك يوم ١٥\و١٦ تشرين الاول ٢٠١٧ وتلتها سريعاً مناطق جلولاء وخانقين ثم قضاء سنجار ومناطق اخرى في سهل نينوى لصاح القوات الاتحادية.

ان ما فعله الاستفتاء لحظة الاعلان عنه أنه حقق وحدة وطنية أو لنقل وحدة المصالح بين ممثلي السنة والشيعة وغالبية مكونات المناطق المتنازع عليها عدا الاكراد ، كذلك فقد رفع درجة التنسيق والتعاون التركي الايراني على الرغم من تنافر المصالح بينها، ما فعله الاستفتاء انه جمع بين عملية (دجلة)، التي كانت حكومة المالكي تخطط للقيام بها منذ العام ٢٠١٢ وبين ما كانت تركيا تمدد فيه بشن عملية مشابهة لعملية (درع الفرات) في سوريا في عملية (درع دجلة) والتي تنوي من خلالها السيطرة العسكرية المباشرة على كامل المنطقة بين سنجار والمثلث الحدودي السوري و التركي و العراقي بحجة مكافحة حزب العمال الكردستاني ([٤٥]).

ادى الاستفتاء الى تعميق الازمة بين الحكومة المركزية والاقليم نظراً للأثار التي تمخض عنها وانعكاساته على الوضع الامني في مناطق تعد جهات ذات تماس وثيق مع خطر تنظيم داعش ، كذلك كان له الاثر البارز في تغيير خارطة الحدود السياسية للإقليم والمزمع اقامته ومستقبل المناطق المتنازع عليها لاسيما المناطق التي تحتوي على حقول كبيرة للنفط([٤٦]).

كذلك برزت مشكلة المنافذ الحدودية والهوة الاخذة بالاتساع بين مكونات المناطق المتنازع عليها من كرد وعرب وتركمان وأقليات أخرى ، ان من ابرز أثار الاستفتاء انه يهدد السلم والامن المجتمعي بين انباء تلك المناطق ، اذ يشكل الاستفتاء وبشكل صريح الغاء مكونات المجتمع الاخرى في تلك المناطق ومن الممكن ان تتحول تلك المشاكل الى أزمات اجتماعية وأمنية بين مكونات تلك المناطق وقد دلت بعض الإشارات الرمزية الى

متغيرات مهمة في طبيعة نظرة الحكومة في بغداد الى كردستان ، فنجد الكثير من مسؤولين الحكومة بدأوا يستخدمون مصطلح شمال العراق بدلاً من اقليم كردستان([٤٧]).

وفي سابقة هي الاولى منذ العام ٢٠٠٣ ثم اعتماد محافظ عربي لمدينة كركوك (راكان الجبوري) خلفاً لمحافظها المقال (نجم الدين كريم) ، وهي اشارة سياسية بأن كركوك اصبحت خارج حدود الحكم الكردي ، وبرزت بعد الاستفتاء دعوات الى تغيير ما قام به الكرد بعد العام ٢٠٠٣ في المناطق المتنازع عليها من تغيير ديمغرافي ، فقد طالبت تركيا بإعادة توزيع سكان مدينة كركوك واصفة اياها بأنها كانت قبل نصف قرن ذات غالبية تركمانية ، واذا ما صحت الاتهامات الكردية بوجود تهجير جماعي للكرد من كركوك وأن مائة الف كردي قد هجروا من مدينة فهذا يعني ان المدينة أمام تغيير جديد في تركيبتها السكانية([٤٨]).

الخاتمة والاستنتاجات

نخلص مما سبق الى ان استفتاء اقليم كردستان كان له من الاثار ما تعدى محيطه المحلي الى اثار اقليمية ودولية، كان لها اثر بارز في تغيير الخارطة السياسية للإقليم وعلاقته بالحكومة الاتحادية وعلاقته بالحليف الابرز له وهو الولايات المتحدة الامريكية. ويمكن اجمال ما استنتجناه من البحث في النقاط التالية:

١. الاثر الابرز لاستفتاء اقليم كردستان هو تغيير الخارطة السياسية للإقليم وفق الرؤية الكردية لحدوده. فقد خسر الاقليم قرابة ال ٥٠% من المناطق التي كانت خاضعة لسلطته قبل الاستفتاء.
٢. ان اكثر المناطق تأثرا بالاستفتاء هي المناطق المتنازع عليها، فقد خرجت معظم هذه المناطق من سيطرة الاقليم الى سيطرة الحكومة الاتحادية.

٣. كان للاستفتاء اثارا اقتصادية سلبية على الاقليم، فقد كانت احدى نتائج الاستفتاء هي عودة سيطرة الحكومة الاتحادية على المنافذ الحدودية الخارجية للإقليم مع تركيا وايران.

٤. الحد من سيادة الاقليم ، ومن ابرز مظاهرها السيطرة على مطاري اربيل والسليمانية واعادة ادارتيهما الى الحكومة الاتحادية.

٥. خروج كركوك اداريا وسياسية من سلطة الاقليم وما تمثله هذه المدينة الغنية بالنفط من ركن اساسي من اركان اقامة الاقليم اقتصاديا وسياسيا.

٦. اظهر الاستفتاء الى العلن الخلافات الكردية– الكردية خصوصا بين الحزبين الرئيسين في الاقليم، وكذلك الاحزاب المكونة للحياة السياسية في الاقليم.

اثبت الاستفتاء للقادة السياسيين في الإقليم ان قرار الانفصال عن العراق لا يتخذ من طرف واحد وانما يوجد اطراف داخلية وخارجية ربما تكون اكثر تأثيرا من رأي الناخبين الاكراد في طلب الخروج من الدولة الاتحادية. وذلك لما يمثله الاقليم من اهمية بالغة ليس للعراق فحسب وانما للمنطقة ككل.

الهوامش

(١)حازم الشمري، علاقة الحكومة المركزية مع حكومة أقليم كردستان بعد انتخابات٢٠١٠، متاح على الرابط التالي: https://www.iasl.net/iasl?func=fullex

(٢) حازم الشمري ، علاقة الحكومة المركزية مع اقليم كردستان بعد انتخابات ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره .

(٣) خالد سعيد توفيق ، قانون العمل الصحفي في كردستان العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٠ ، ٢٠١٠ ، ص١٣٠.

(٤) لمياء محسن الكناني وهادي حسين محسن ، الحدود الادارية لاقليم كردستان : دراسة تاريخية (١٩٢١–٢٠١٢) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٣٥–٣٦، ٢٠١٧، ص٣٦٤–٣٦٥.

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٦٥–٣٦٦.

_الشيخ محمود الحميد، هو الشيخ سعيد(١٨٨٢–١٩٥٦) اشهر زعيم ديني وسياسي في كردستان العراق حتى الثلاثينات من اسرة سادات البرزنجية وقد وفرت مكانته الدينية الفرصة القيادة الثورة ضد المحتلين الانكليز، انظر كافي

سلمان مراد الجواري ، موقف الحكومات العراقية من القضية الكردية في العراق في المرحلة الاولى من عهد الاستقلال ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٦، ص٥٨.

(٦) اسراء حاتم سلمان، تقييم السياسات العامة في اقليم كردستان بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٦، ص٥٤.

(٧) تشمل الوية كركوك والسليمانية واربيل ولواء رابع يتألف من الاقضية الكردية في لواء الموصل ويدير هذه الوحدة اداري كردي يكون (جهة وصل) بين هذه الوحدة والحكومة المركزية في بغداد ، وكان رد المندوب السامي البريطاني بالاتفاق مع حكومة العراقية رافضا المطالب الكردية كونها تساعد على احياء الميول الانتفاضة في المنطقة.

(٨) فراس عبد الرزاق ، العراق (مستقبل بدستور غامض)، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٢٥٨-٢٦١.

(٩) المادة (١٤٠) تعد مادة مهمة على تطبيع الاوضاع في كركوك، بحيث يعود الاكراد والتركمان الذين تم ترحيلهم من المدينة في عهد النظام السابق والحكومات العراقية السابقة، وعودة العرب الذين تم اسكانهم في المدينة الى مناطق سكناهم الاصلية بعد دفع التعويضات لهم وبعد ذلك يتم اجراء استفتاء في المدينة وتحديد ان كانت ترغب في الاتحاد بأقليم كردستان ام بقاءها تابعة للحكومة الاتحادية، انظر. حسين عدنان هادي، العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والاشكاليات والمؤثرات، ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات ولأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد٨، ٢٠١٥، ص٧٠.

(١٠) اسراء حاتم سلمان ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٣.

(١١) المصدر نفسه ، ص٩٣.

(١٢) المادة (٥٨) ، من دستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(١٣) للاطلاع على النص الكامل لقانون مجالس المحافظات ، انظر الموقع الالكتروني المجلس النواب العراقي ، متاح على الرابط التالي : https://www.parliament.i9.

(١٤) اسراء حاتم سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣.

(١٥) علاء الدين محمود ، الاستفتاء الشعبي واثره في الديمقراطية دراسة مقارنه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، ٢٠١٣، ص١٣-١٦.

(١٦) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٦٥.

(١٧) علي هادي حميدي ، استفتاء اقليم كردستان في ضوء القانون الدولي وتأثيره السياسي ، مقال منشور على موقع الإلكتروني، متاح على الرابط :.https://www.m.annabaa

(١٨)احمد، النتائج الرسمية الاستفتاء استقلال كوردستان ، متاح على الرابط التالي:
https://www.rudaw.net/arabic/kardistan/270920/71

(١٩) اصدر مجلس الوزراء هذا القرار تنفيذ لاحكام الفقرات (اولا، ثانيا، ثالثا) من المادة (١١٠) من الدستور لعام ٢٠٠٥.

(٢٠) شيماء معروف فرحان ، إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٦٢، بغداد ٢٠١٨، ص٤٩.

(٢١) دستور جمهورية العراق ، الدائرة الاعلامية لمجلس النواب ٢٠١١، بغداد ، ط٥، ص١٠.

(٢٢) شيماء معروف فرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩-٥٠.

(٢٣) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، استفتاء اقليم كردستان التحديات والفرص ، منشورات مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،إسطنبول، تركيا ، ص٤.

(٢٤)ميثم غانم جبر ، استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق بين القبول والرفض ، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ٤١، جامعة واسط ، ٢٠١٨ ، ص٦١٤.

(٢٥) سعد ناجي جواد ، دراسات المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط، ٢٠٠٥،ص٥٢.

(٢٦) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص١٤٨.

(٢٧) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، استفتاء كردستان العراق التحديات والفرص، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢٨)حارث قحطان عبدالله وعباس فاضل عطوان ، توسيع الحدود في اقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه ، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد ١١، ٢٠١٧،ص١١-١٢.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص١٣.

(٣٠) ايران ، استفتاء كردستان العراق يجر الفوضى والتقسيم ، الجزيرة نت ، تاريخ النشر :١٧\٩\٢٠١٧، متاح على الرابط التالي : https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/9/17.

(٣١) نقلا عن :عبد الامير رويح، ابرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق، مصدر سبق ذكره .

(٣٢)نقلا عن : حارث قحطان عبدالله وعباس فاضل عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥-١٦.

(٣٣) قيتو أمريكي تركي على استفتاء كردستان العراق ، موقع RTالاخباري ، ٢٢\٩\٢٠١٧، متاح على الرابط التالي : https://www.arabic.rt.comlwold/900z94

(٣٤)سعدي الابراهيم ، الحركة الكردية في العراق اخطاء وتتكرر ومستقبل يقوده الشباب ، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، متاح على الرابط التالي

https://www.kerbalacss.uokerbala.edulwplog .

(٣٥) مصطفى جابر العلواني ، التحالفات العراقية والاقليمية وانعكاساتها على قضيتي كردستان وداعش ، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، القاهرة ، مصر ، ص٣-٤.

(٣٦) ازاد ميكاري ،كردستان اعلان النتائج الرسمية الاستفتاء اقليم كردستان ، تقرير منشور في موقع قناة روداو ، تاريخ النشر ٢٠١٧\٩\٢٧ ، متاح على الرابط التالي : https://www.rudaw.net.

(٣٧) حارث قحطان عبدالله وعباس فاضل عطوان ،مصدر سابق، ص٨.

(٣٨) عبد الامير رويح، أبرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق، مصدر سبق ذكره

(٣٩) ميثم غانم جبر مصدر سابق ، ص٦١٤.

(٤٠) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، استفتاء كردستان العراق لتحديات والفرص ، منشورات مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات اسطنبول – تركيا ، ص٧.

(٤١) سعدي الابراهيم مصدر سابق.

(٤٢)جاسم محمد ، استفتاء اقليم كردستان وتداعياته على واقع الامني في العراق ، مقال منشور في شبكة رؤية الاخبارية، تاريخ النشر ٢٠١٧\٩\٢٩، متاح على الرابط التالي:https://www.roaynews.com.

(٤٣) حاتم كريم الفلاحي ، انفصال كردستان المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ : التصعيد العسكري بكركوك ، مقال منشور في موقع الجزيرة ، تاريخ النشر ٢٠١٧\١٠\١٨، متاح على الرابط التالي :
https://www.aljazerra.net.knowledgate/opinions

(٤٤) عماد علو ، تداعيات الاستفتاء في اقليم كردستان على الامن والاستقرار في المناطق المتنازع عليها ، المركز الاداري لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات المانياً ، تاريخ النشر :٢٠١٧\٩\٢٥.

(٤٥) بدر خان علي ، كردستان العراق وتداعيات الاستفتاء وعجز بارزني عن المبادرة قبل النكسة ، تاريخ النشر :٢٠١٧\١١\١١، صحيفة الحياة ، لندن .

(٤٦) شيماء معروف فرحان ، مصدر سابق،ص٥٠.

(٤٧) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،استفتاء اقليم كردستان العراق وتداعياته ومستقبل الازمة ، تاريخ النشر : ٢٠١٧\١١\١١، قطر ، ص٣.

(٤٨) المصدر السابق ، ص٤.